

إعلان البيات الشتوي بمصر مطلع الصيف المقبل □□□ إطفاء الأنوار- تقليص صرف الوقود- إجازات إجبارية للموظفين- العمل أون لاين □□□ ترشيده أم فشل؟



الخميس 19 مارس 2026 04:30 م

تكشف قرارات مصطفى مدبولي الأخيرة لترشيده الكهرباء حجم المأزق الذي وصلت إليه حكومته أكثر مما تكشف أي خطة جادة لإدارته، لأن السلطة التي ظلت تكرر لأسابيع أنها تملك السيطرة وأن البلاد لن تعود إلى سيناريو الانقطاعات، عادت الآن لتطرح على المصريين وصفا قديمة تقوم على إغلاق المحال ميكزًا، وتعظيم الإعلانات، وخفض إنارة الشوارع، وتقليص العمل الحضوري في الجهاز الإداري، وكأن الدولة لا تعرف من إدارة الأزمات سوى نقل كلفتها إلى المواطنين ثم مطالبتهم بالصبر □
الحكومة نفسها تحدثت عن ترشيده استهلاك الكهرباء في المباني والمرافق الحكومية، وإغلاق الإنارة الداخلية والخارجية بعد ساعات العمل، وتخفيض إنارة أعمدة الشوارع بنسبة لا تقل عن 50%، مع ربط هذه الإجراءات بتداعيات التصعيد العسكري في المنطقة وسلاسل الإمداد وأمن الطاقة، بعدما كان مدبولي قد أكد قبلها أن البلاد “أفضل استعدادًا” وأنه لا عودة لقطع الكهرباء، وهو تناقض لا يمر على الشارع بوصفه تنظيمًا إداريًا بل باعتباره اعترافًا متأخرًا بأن الحكومة لا تزال تدير الملف بمنطق رد الفعل لا بمنطق التخطيط □

الاعتراض الشعبي لم يخرج من فراغ، لأن القرارات مست حياة الناس اليومية مباشرة من دون شرح مقنع لحجم الأزمة ولا لمدتها ولا لكلفتها الحقيقية ولا لبدائلها، فحين تطلب الحكومة من بلد يعمل ويتحرك ويتسوق ليلاً أن يغلق محاله ومطاعمه ومولاته عند 9 مساءً، ثم تدرس توسيع العمل من المنازل، وتخفيض الإضاءة العامة، فهي لا تقدم سياسة عامة بقدر ما تعلن عجزها عن معالجة أصل الخلل □
ولهذا بدا الغضب واسعًا وسريعًا، من ناشطين ومواطنين ورجال أعمال، ليس فقط بسبب مضمون القرار، بل لأن الناس قرأته باعتباره حلقة جديدة في مسلسل القرارات المرتجلة التي تضرب السوق الصغير، وتضغط على الخدمات، وتترك الحياة اليومية، بينما يبقى السؤال الأكبر بلا إجابة واضحة، كيف وصلت مصر أصلًا إلى نقطة تصبح فيها إدارة الكهرباء مرادفًا لإطفاء المدينة بدل إصلاح المنظومة □

قرارات تعترف بالأزمة وتكذبها في الوقت نفسه

أول ما يلفت النظر في المشهد أن حكومة مدبولي تريد من المصريين أن يصدقوا روايتين متعارضتين في اللحظة نفسها، فهي من جهة تطمئنهم إلى عدم وجود أزمة تستدعي الفزع، ومن جهة أخرى تطلب إجراءات استثنائية تمس الإضاءة والعمل وحركة التجارة والخدمات □
هنا لا يبدو الغضب الشعبي مبالغًا، بل ردًا طبيعيًا على خطاب رسمي مأزوم فقد القدرة على الإقناع □

الناشطة نسرين نعيم قرأت القرارات باعتبارها مؤشّرًا على وضع أخطر مما يقال رسميًا، وتساءلت بسخرية مرة هل وصل إلى مصر “إشعاع نووي” حتى يجري التعامل مع البلد بهذا الشكل القلق والمفاجئ □

إغلاق جميع المحلات والمولات والمطاعم بمصر
الساعة 9 مساءً ،
ويومي الخميس والجمعة الساعة 10 مساءً
اعتبارًا من يوم 28 مارس ولمدة شهر

كما أعلن إيقاف إنارة جميع الإعلانات على الطرق ترشيدها لاستهلاك الكهرباء وغلق الهي الحكومي بالكامل الساعة 6 مساءً

كما تدرس الحكومة، منح الموظفين... pic.twitter.com/De7UxsBK7B —
نسرين نعيم (@March_18_2026) nesrinnaem144

الجزاوي لخص الإحساس الشعبي في جملة أكثر مباشرة، الحرب هناك لكن نتائجها هنا، والخسائر تقع في جبهة أخرى اسمها الداخل المصري، حيث المواطن هو من يدفع الفاتورة في النهاية، لا من اتخذ القرار ولا من أخطأ في إدارة الملف من البداية

بصوا يا جماعة هي الحرب هناك
لكن تأثيرها هنا
والضرب والخسائر هناك
لكن نتائجها هنا
وعليه العوض ومنه العوض

— @AhmedYe57742811 March 18, 2026

عمر طرح السؤال الأوضح وربما الأكثر إخراجاً للحكومة، ما السبب الحقيقي لهذه الإجراءات ما دامت مصر توصف رسمياً بأنها آمنة مقارنة بكثير من دول المنطقة، وهو سؤال يكشف أن السلطة لم تفشل فقط في تسويق القرار، بل فشلت قبل ذلك في بناء حد أدنى من الثقة يجعل الناس تفهم وتصدق وتحمل

سؤال للمصريين بالداخل: شو السبب الحقيقي لهذه الإجراءات؟ مع العلم مصر دولة آمنة مقارنة ببقية دول المنطقة
— عمر بيازيد (@March 18, 2026) byazyd92273

المفارقة أن هذه القرارات لا تأتي من فراغ إداري، بل من توجيهات رسمية معلنة بترشيد الاستهلاك في الجهات الحكومية، وإغلاق لوحات الإعلانات بالشوارع والطرق الرئيسية، وتخفيض إنارة الأعمدة العامة، وكلها خطوات أكدت مصادر حكومية تطبيقها في مارس على خلفية التداعيات الإقليمية وأزمة الطاقة
لكن بدل أن تقدم الحكومة ذلك ضمن خطة شفافة تشرح المؤقت والدائم والضروري والبديل، تركت المجال العام للشائعات والتأويلات والسخرية، فصار القرار يبدو أقرب إلى تمهيد لأزمة أوسع منه إلى إجراء احترازي محسوب هذه ليست مشكلة شرح فقط، بل مشكلة سلطة تعودت أن تصدر القرار أولاً ثم تطلب من المجتمع أن يفهم لاحقاً

الدكتور مدحت نافع، الخبير الاقتصادي، كان قد حذر في أكثر من مناسبة من أن إدارة الاختناقات الاقتصادية عبر حلول قصيرة الأجل لا تعالج أصل المأزق، لأن نقل العبء إلى السوق والمستهلك يخلق تشوهات أوسع من المشكلة نفسها
وهذا بالضبط ما تفعله حكومة مذبولي الآن، فهي لا تقول للناس كيف ستزيد كفاءة المنظومة، ولا كيف ستعالج فجوة الوقود والغاز على المدى المتوسط، بل تطلب منهم فقط أن يعيشوا أقل ويشترخوا أقل ويتحركوا أقل، ثم تعتبر ذلك نجاحاً في الإدارة

الركود المفروض يدفع ثمنه الأسواق الصغيرة

المشكلة الأكبر في قرارات الإغلاق المبكر أنها لا تضرب فراغاً اقتصادياً، بل تضرب نمط حياة وسوقاً قائماً بالفعل على النشاط المسائي
كثير من المصريين لا يبدأون التسوق ولا الخروج ولا قضاء احتياجاتهم إلا بعد انتهاء ساعات العمل، ولذلك فإن تقليص ساعات النشاط التجاري ليس مجرد تفصيلة تنظيمية، بل خصم مباشر من المبيعات والدخول وحركة النقد اليومية

مها لخصت هذه الزاوية بوضوح حين قالت إن تخفيض إضاءة الطرق قد يرفع الحوادث، وإن إغلاق المحال عند 9 مساءً يضرب الاقتصاد المصري ويدفعه إلى الركود، لأن وقت التسوق الفعلي عند المصريين يبدأ في الليل لا قبله

نتيجة تخفيض إضاءة الطرق زيادة الحوادث التي هيكون ضحيتها مئات المصريين
ونتيجة قفل المحلات الساعة 9 خسارة للاقتصاد المصري وركود وكارثة
لأن التسوق عندنا يبدأ من الليل لما الناس ترجع من شغلها
— @mahamamdoh62008 March 18, 2026

إبراهيم ذهب إلى جوهر آخر في النقد حين قال إن التفكير نفسه عقيم، لأن إغلاق المحال يعني نقص المبيعات ونقص الضرائب، والعمل من المنازل لا يعني بالضرورة ترشيداً حقيقياً، بل قد ينقل الاستهلاك من مكتب واحد إلى عشرات البيوت، فتدفع الأسر ما كان يجب أن تتحمله الإدارة العامة

نفس التفكير العقيم
إغلاق المحال يعني نقص المبيعات ونقص الضرائب
العمل اون لاين يعني زيادة استهلاك الكهرباء فبدلاً من وجود خمس موظفين في مكتب واحد بإضاءة مشتركة سيعملون من بيوتهم كل منهم بإضاءة خاصة به .
— ebrahim hamouda (@Ebrahima34) March 18, 2026

أبو عبدالرحمن صاغ غضبه بلغة ساخرة لكنها كاشفة، فبدل معالجة الخلل من جذره تتحرك الحكومة نحو فرض نظام معيشة قسري على الناس، ثم تتركهم يواجهون الغرامات والارتباك والخسائر، وكأن المطلوب ليس إدارة أزمة بل فرض إتاوة جديدة على مجتمع لم يعد يحتمل

طيب قول موعد الفتح و خليها بعد صلاة الفجر بساعة
و خلي كل الموظفين يشتغلوا بعد الفجر بساعة و سكن كل الموظفين قريبين من اماكن عملهم بالمره دي تبقي خطوه حلوه
انما تقفل المولات و المقاهي الساعة 9
و دا عشان تفرض عليهم غرامات مش منطقي خالص فرض الاتاوه
— أبو عبد الرحمن MA_محمد (@MS_Abou_Alabd) [March 18, 2026](#)

هذه الاعتراضات لا يمكن التعامل معها بوصفها ضجيج سوشيال ميديا فقط، لأن السوق نفسه ينه إلى الكلفة

رجل الأعمال نجيب ساويرس طالب رئيس الوزراء بمراجعة قرار إغلاق المحال والمطاعم عند 9 مساءً بسبب تأثيره السلبي على قطاع السياحة، وهو اعتراض مهم لأن السياحة ليست هامشاً اقتصادياً يمكن تجاهله، بل من أكثر القطاعات حساسية للصورة العامة وسهولة الحركة ومرونة الخدمات حين تصل الاعتراضات من مواطنين متضررين ومن رجال أعمال معنيين بالتشغيل والإنفاق والاستثمار، فالمشكلة هنا ليست في تقبل القرار فقط، بل في منطق القرار نفسه

رجل الأعمال نجيب ساويرس يطالب رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي بمراجعة قرار إغلاق المحال والمطاعم في الساعة 9 مساءً لما له من تأثير سلبي على قطاع السياحة #مزيد pic.twitter.com/laybjPPO7i
— مزيد - Mazid (@MazidNews) [March 19, 2026](#)

الدكتور رشاد عبده، الخبير الاقتصادي، تحدث مراراً عن أن أي إجراء يضغط على النشاط التجاري والخدمي من دون تعويض واضح أو معالجة لجذر الأزمة ينعكس سريعاً على العمالة الصغيرة والاقتصاد اليومي وهذه هي النقطة الغائبة تمامًا عن خطاب مدبولي، لأن الحكومة تتكلم عن الترشيد بلغة الجداول، بينما يدفع الكلفة أصحاب المحال والعمال والموظفون والسائقون والمطاعم والمقاهي وكل نشاط يعتمد على الليل بوصفه وقت الذروة الفعلي

عجز عن البدائل وسلطة تتقن تحميل المواطن الفشل

الأخطر من الإغلاق نفسه أن الحكومة لا تقدم أي نقاش جدي حول البدائل الممكنة، فلا حديث واضح عن تسريع التوسع الشعبي في الطاقة الشمسية، ولا عن حوافز حقيقية لتخفيف العبء على الشبكة، ولا عن مراجعة أولويات الإنفاق، ولا عن خطة شفافة تقول للناس لماذا ندفع هذه الكلفة الآن ومتى نتوقف بدل ذلك يظهر القرار كما لو أنه امتداد طبيعي لأسلوب حكم لا يرى المواطن إلا الحلقة الأضعف التي يمكن تحميلها أي عجز في الطاقة أو التمويل أو الإدارة

شاهيناز طاهر عبرت عن هذا الغضب بصيغة مباشرة حين خاطبت مدبولي بأن قراراته دائماً ضد المواطن وليست في صالحه، وأن غرابتها صارت عبئاً يومياً على الناس

يا مصطفى بيه قراراتك دايماً ضد المواطن مش في صالحه تعبتنا والله قراراتك غريبة
بقيت بتقبض من تصريحاتك

الحكومة تقرر إغلاق المحال والمولات والمطاعم 9 مساءً ضمن خطة أوسع لترشيد الكهرباء رئيس الوزراء مصطفى مدبولي يعلن التفاصيل pic.twitter.com/Q5vOOQyFA7N @CabinetEgy
— شاهيناز طاهر (@ChahinazTaher) [March 18, 2026](#)

رانيا الخطيب قدمت في المقابل ما يشبه البديل الغائب، إذ دعت إلى رفع الجمارك عن خلايا الطاقة الشمسية ومستلزماتها وتشجيع الناس على تركيبها فوق البيوت بدل إبقاء المجتمع كله تحت رحمة نقص الغاز أو سوء إدارة الموارد، وهي ملاحظة تفضح الفرق بين مجتمع يحاول التفكير في حل وسلطة لا تزال أسيرة المنع والتقييد والإغلاق

ياريت الحكومة تشيل الجمارك عن خلايا الطاقة الشمسية وكل حاجة تخصها وتشجع الناس انها تركب وحدات فوق بيوتها عشان منقاش تحت رحمة اللي معاهم محبس الغاز ده لو وفروها بدل ما يمنعوها كانت البيوت والبلد ارتاحت
— Rania Elkhateeb (@ElkhateebRania) [March 18, 2026](#)

أحمد فريد قرأ القرارات باعتبارها استباقاً لانهايار أوسع يلوح في الأفق

ده استباق لما سيحدث من انهيار شامل في جميع مناحي الحياة وقبل الطوفان الكبير القادم من الجنوب والله الأمر من قبل ومن بعد
— ahmed farid (@ahmedfa13331515) [March 18, 2026](#)

بينما عبّر عاطف صلاح عن غضب أكثر حدة من حكومة يعتبرها أصل الأزمة لا أدواتها التنفيذية فقط

عايزين تحسسوا الناس انها ازمه بجد وهو مفيش ازمه فى البلد غيركم ياولاد الك لب ياشوية حراميه مهى نهيبه انهبوا فيها براحتكم
بس لكم يوم اسود والله ما حد هيرحمكم
— [March 18, 2026](https://www.facebook.com/AtefSal11725599) (@AtefSal11725599)

وقد تبدو هذه اللغة غاضبة أو منفلة، لكنها في حقيقتها نتيجة مباشرة لانهايار الثقة، فعندما تتكرر القرارات المرتبكة نفسها، وتدفع الطبقات الوسطى والدنيا الكلفة نفسها، ويغيب الشرح والبديل والمحاسبة، يصبح الغضب نفسه خبرًا سياسيًا لا يمكن عزله عن القرار

الدكتور ممدوح الولي، الخبير الاقتصادي ونقيب الصحفيين الأسبق، أشار في تحليلات متعددة إلى أن أزمات الطاقة والعمله والاستيراد في مصر ليست منفصلة عن نمط إدارة اقتصادي وسياسي يفضل التسكين على الإصلاح وهذا ما يفسر أن حكومة مذبولي كلما واجهت اختناؤًا جديدًا عادت إلى الأدوات نفسها، إجراءات فوقية سريعة، كلفة يدفعها المواطن، خطاب رسمي مطمئن من الخارج ومرتبك من الداخل، ثم انتظار أن يمر الوقت لكن الوقت لا يحل شيئًا هنا، لأنه يترك وراءه سوءًا أضعف، وثقة أقل، وغضبًا أوسع

المحصلة أن قرارات مذبولي لا تبدو خطة إنقاذ بقدر ما تبدو اعترافًا قاسيًا بأن الحكومة فشلت مرة أخرى في إدارة الملف قبل أن يصل إلى حافة الانفجار

وحين تعالج السلطة نقص الطاقة بإطفاء الإعلانات وتعقيم الطرق وتقليص ساعات العمل والنشاط التجاري، فهي لا ترشد الاستهلاك فقط، بل ترسل إلى الناس رسالة أخطر، أن الدولة التي توسعت في الجباية والوعود والمشروعات لا تزال عاجزة عن تأمين أبسط حق يومي للمجتمع، كهرباء مستقرة من دون أن تدفع المدينة كلها ثمن هذا العجز